منهج ابن مالك في كتابه "إيجاز التعريف في علم التصريف" دراسة وصفية

أ.م.د. أسامة خضر بن عوف

كلية الآداب/ جامعة سنار/ جمهورية السودان

Ibn Malik's approach in his book "Briefing on Definition in the Science of Discharge" is a descriptive study

Ass. Prof. Dr. Osama Khader bin Auf

Faculty of Arts\ University of Sennar\ Sudan

oibinouf@yahoo.com

Abstract

The research dealt with the approach of Ibn Malik in his book "Abstracting the Definition the Science of Morphology." *Iijaz Altaerif fi Ilm Altasrif*. The researcher adopted the Descriptive Method, and divided his research into two sections. The first section introduced Ibn Malik and his book. The second section introduced the approach of Ibn Malik in his book with reference to the questions of morphology, reasoning, evidence, and the terminology he cited. The section also itroduced the findings of the research and a list of the most important sources and references on which the study was based. The research aimed at identifying the approach of morphology of Ibn Malik in his book and how he used this approach when dealing with questions of morphology, reasoning, evidence and terminology.

Keywords: discharge, issues, evidence, reasoning, terminology.

الملخص

تناول البحث منهج ابن مالك في كتابه "إيجاز التعريف في علم التصريف" وقد اتّبع الباحث فيه منهجاً وصفيّاً، حيث قسِّم البحث إلى قسمين، القسم الأول كان تعريفاً لابن مالك وكتابه. والقسم الثاني منهج ابن مالك في كتابه من حيث المسائل الصرفية والتعليل والشواهد والمصطلحات التي أورها في كتابه. إضافة إلى ما اشتمل عليه البحث من نتائج وقائمة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة. هدف البحث إلى الوقوف على منهج ابن مالك الصّرفيّ من خلال كتابه" إيجاز التعريف في علم التصريف"، وأخيراً خاص البحث إلى المنهج الذي انتهجه ابن مالك عند تناوله للمسائل الصرفية والتعليل والشواهد والمصطلحات.

الكلمات المفتاحية: التصريف، المسائل، الشواهد، التعليل، المصطلحات.

المقدمة:

يعدُّ ابن مالك من أبرز علماء النّحو والصّرف العربيّ المتأخرين، ومن أكثرهم تأليفاً فيه، وقد عرف وأشتهر بصاحب الألفية التي ذاع صيتها قديماً وحديثاً، بيد أنّه لم يعرف عند الكثيرين ممن في عصرنا هذا بكتابه " إيجاز التعريف في علم التصريف" مثلما عرف في كتبه الأخرى من أمثال: تسهيل الفوائد وشرحه والكافية الشافية وغيرها من كتب ابن مالك. حاولت هذه الدراسة التعرف على هذا الكتاب الصّرفي، وما احتواه من موضوعات ومسائل في الصرف عامة والتصريف بصفة خاصة، بالإضافة إلى شواهده وتعليلاته ومصطلحاته. فهو جدير بالدّراسة لاسيما وأنّه قد حقق مرتين وتمت طباعته من محققيه.

موضوعات هذا البحث:

1- التعريف بابن مالك وكتابه.

2- مسائل الكتاب وشواهده وتعليلاته ومصطلحاته.

أولاً- التعريف بابن مالك وكتابه" إيجاز التعريف في علم التصريف"

هو أبو عبد الله جمال الدّين، محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك، الطائي، الجيانيّ، الشافعيّ الأندلسيّ[1] ولد سنة ستمائة، وسمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها... أمّا اللغة فكان إليه المنتهى أمّا النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشقّ له لجة، أمّا اطّلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النّحو فكان أمراً عجيباً[2].

أمّا وفاته فقد كانت ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة[3] ودفن بتربة القاضي عزالدّين بن الصائغ بقاسيون[4].

أمّا كتابه الموسوم "إيجاز التصريف في علم التصريف" فهو العنوان نفسه في النسخة التي حققها حسن أحمد العثمان، وفي النسخة نفسها التي حققها -أيضاً- محمد عثمان، وهو العنوان نفسه الذي ذكره السيوطي عندما أورد قصيدة الشّيخ تاج الدّين بن مكتوم التي عدد فيها مؤلفات ابن مالك[5].

وعرّف بالتّعريف في الّرف أنّه إمامٌ غدا في كلّ فضل مفضّلا

وفي شرح ذا التعريف فصّل كل ما أتى مجملا فيه وبيّن مشكلا

يذكر أحمد دولة الأمين أنّ هناك من يسميه بتصريف ابن مالك، أو ضرورى التصريف، ويعلل أن الناس بعد ذلك تساهلت في ذكر الكتاب باسمه استثقالاً له لمّا طال عليها[6]، فذكره حاجي خليفة في كتابه- مثلا- "كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون" باسم "تصريف ابن مالك"[7].

نسبة هذا الكتاب لابن مالك لا خلاف فيها، فهو منسوب لابن مالك ولم نجد من ينسبه لغيره، أمّا زمن تأليفه فابن مالك لم يحدده ولم يذكره، فقط يذكر في مقدمة الكتاب أنّه ألفه وأهداه للملك الناصر صلاح الدّين يوسف بن عبدالعزيز الأيوبيّ، آخر ملوك بني أيوب، قتله هولاك سنة (659هـ) تولى الملك الناصر حكم دمشق سنة (648) وقد اتصل به ابن مالك، وتشرف بخدمته، وصنّف له هذا الكتاب وغيره. وعلى ذلك يثبت أنه ألفه ما بين سنة (648-659هـ)[8].

لهذا الكتاب تحقيقان منفصلان، تحقيق حسن أحمد العثمان، وتحقيق محمد عثمان. الأول صدر في العام (1425هـ-2004م) في طبعته الأولى، يقول في مقدمته: كان اعتمادي في تحقيق هذا الكتاب على نسختين:

أولاهما: المحفوظة في مكتبة شهيد علي برقم (616)

ثانيهما: المحفوظة في مكتبة لاله لي برقم(3073)

وهما نسختان متقنتان، تامتان، إلّا الصفحة الأولى من النسخة الثانية[9].

1- السيوطي، (الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي) " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة" ت: محمد الفضل إبراهيم، دار الفكر، 1979م، ج1، ص132. ينظر: ابن كثير (أبو الفداء الحافظ بن كثير) " البداية والنهاية" مكتبة المعارف، بيروت، ط7، 1988م، ج13، ص267.

2- ابن شاكر (محمد بن شاكر بن عبدالرحمن بن شاكر) " فوات الوفيات" تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974، ج3، ص407. ينظر السيوطي" بغية الوعاة " ج1، ص 131.

3- الحافظ الذهبي "العبر في خبر من غبر" دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، ج3، ص326، وينظر: ابن العماد (الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي العكبري) "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، مجلد7، ص590. وينظر: ابن كثير "البداية والنهاية" ج13، ص267.

4- السيوطي " بغية الوعاة " ج1، ص 136.

5 - المصدر نفسه، ج1، ص130.

6- ينظر: أحمد دولة محمد الأمين "شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى: إيجاز التعريف في علم التصريف" رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1990م، ص71-72

7- حاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله) " كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون" دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، مجلد1، ص412.

8- أحمد الهاشمي " تطور فكر ابن مالك الصرفي، باب الإعلال والإبدال" بحث منشور، كلية المعلمين، المدينة المنورة، السعودية، ص9.

9- ينظر: حسن العثمان، مقدمة التحقيق "إيجاز التعريف في علم التصريف" مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، 2004م، ص(ب).

التحقيق الثانيّ لمحمد عثمان حيث يذكر منهجه في تحقيقه فيقول: اعتمدنا على تحقيقنا في هذا الكتاب على نسخة محفوظة في الأسكوريال، ولها نسخة بمعهد المخطوطات العربية، عدد لوحاتها (1-8) كتبت بخطّ واضح، وعدد الأسطر في الصفحة (18) سطراً.[1]

أول طبعة لهذا الكتاب- على حدّ علمي – فقد كانت لطبعة التحقيق الذي قام به حسن العثمان، وقد صدر عن مؤسسة الرسالة سنة (2004م). الطبعة الأخرى للكتاب فقد كانت لتحقيق محمد عثمان، الذي صدر في طبعته الأولى سنة (2009م).

أمّا موضوع الكتاب فيظهره عنوانه "إيجاز التعريف في علم التصريف" فهو كتاب صرفيّ، وقد بيّن ذلك ابن مالك – مقدمة الكتاب- بقوله: فإنّ التصريف علمٌ تتشوق إليه الهمم العلية، ويتوقف عليه وضوح الحكم العربية، ويفتح من أبواب النّحو ما كان مقفلاً، ويُفصّل من أصوله ما كان مجملاً، وقد مكنتُ فيه بتوفيق إلاهي وسعدٍ ناصريٍّ من انقياد الشّوارد، وازدياد الفوائد وتحصيل القواعد، وتفصيل المقاصد، بعبارة تستعذب وإشارة لا تُستصعب، فألفتُ ذلك في مجموع سميته " إيجاز التعريف في علم التصريف"...[2].

ابتدأ ابن مالك كتابه بتعريف التصريف حيث قال: التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة، واعتلال، وشبه ذلك[3].أمّا ما يدخله التصريف فيذكره بقوله: ومتعلّقة من الكلمات: الأسماء التي لا تُشبه الحروف، والأفعال[4].

ذكر ابن مالك موضوعات صرفية عديدة في كتابه سوف نبيّنها-إن شاء الله- عند الحديث عن منهج ابن مالك في كتابه.

أمّا شرح الكتاب فلم أعثر – على حدّ علمي – إلا على شرح واحد لابن إياز، وقد قام الباحث أحمد دولة الأمين بدراسة وتحقيق هذا الشرح في بحثه لرسالة الماجستير "شرح ابن إياز التعريف في علم التصريف" بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية سنة 1411هـ-1990م

ثانياً- منهج ابن مالك في المسائل والشواهد والمصطلحات والتعليل.

تقوم الدراسة في هذا الجزء بالتّعرف على منهج ابن مالك من خلال المسائل الصرفية التي تناولها في كتابه، وكذلك التعرف على منهجه في الاستشهاد والمصطلحات الصرفية والتعليل التي ذكرها.

منهجه في المسائل الصّرفيّة:

جاءت مسائل ابن مالك في كتابه "إيجاز التعريف في علم التصريف" على النحو التالي:[5]

- تعريف التّصريف.
- المجرد من الأسماء والأفعال.
- أبنية الاسم الثلاثيّ المجرد.
- أبنية الاسم الرّباعي المجرد.
- . أبنية الاسم الخماسيّ المجرد.
- أبنية ماضي ومضارع الفعل الثلاثيّ المجرد.
- ما أبنية غير الثلاثيّ من الأفعال.
- ما خرج عمّا اتفق عليه من الأوزان.
- بناء فعل ما لم يسمّ فاعله.
- كيفية صياغة فعل الأمر.

1- محمد عثمان، مقدمة التحقيق" إيجاز التعريف في علم التصريف" الناشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009م، ص 65.
2- ابن مالك " إيجاز التعريف في علم التصريف" تحقيق: حسن العثمان، ص1.
3- المصدر نفسه، ص3.
4- المصدر نفسه، ص3.
5-ابن مالك " إيجاز التعريف في علم التصريف" تحقيق: حسن أحمد العثمان، ص3-191.

- ما يعرف به الأصليّ من الحروف.
- الميزان الصرفيّ.
- حروف الزيادة.
- مسائل إعلال الواو أو الياء همزة.
- اجتماع همزتين في كلمة واحدة.
- إعلال الألف والواو والياء.
- مسائل من الإبدال المطرد في فاء الافتعال وتائه.
- الإعلال بالنقل.
- الإعلال بالحذف.
- الإدغام.

فهذه المسائل الصرفية التي تناولها ابن مالك تمثل موضوعات علم الصّرف المعروفة وهي أبنية الأسماء وأبنية الأفعال، والميزان الصرفي والإعلال والإبدال والإدغام.

من خلال هذه المسائل نلحظ أنّ منهج ابن مالك في تقسيم وتبويب هذه المسائل على النّحو الآتي:

أنّه قد أولى مسألة الإعلال والإبدال اهتماماً كبيراً، لاسيما أن الكتاب موسوم بإيجاز التعريف في علم التصريف) فمعظم صفحات الكتاب يشملها موضوع التصريف فيذكر إعلال الألف والواو والياء وإبدال فاء الافتعال وتائه والإعلال بالنقل والإعلال بالحذف.

فالحديث في موضوع الإعلال والإبدال يدخله في تصريف الأفعال والأسماء معاً، فجاءت أمثلته لهما؛ لأنّ الإعلال والإبدال يدخلهما ولا يكون في أحدهما دون الآخر.

من أمثلة مسائل الإعلال التي ذكرها ابن مالك قوله في شروط قلب الواو أو الياء ألفاً " فلمّا انفتح ما قبل الياء والواو وتحرّكتا في الأصل، قلبتا ألفين، ولو سكنتا في الأصل لصحّتا في سيف وخوف. وربّما قلبتا بعد الفتحة، وإنْ سكنتا في الأصل، كقولهم في دُويْبّة: دوابّة، وفي صومعة: صامعة. أنشد ابن برهان[1].

تبتُ إليك فتقبّل تابتي وصمتُ ربي فتقبّل صامتي

من أمثلة الإبدال التي ذكرها ابن مالك قوله: يجب في اللغة الفصيحة إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه إنْ كانت واوا، نحو: اتّصل اتّصالاً فهو متّصل، أو ياء نحو: اتّسر اتساراً فهو مُتّسر.[2]

أورد ابن مالك في كتابه مسائل صرفية لأبنية الأسماء، عندما أشار إلى أبنية الاسم المجرد سواء أكان رباعيّاً أم خماسيّاً، وذكره للمصادر والاسم المنسوب والاسم المصغر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. فمن أمثلة ذلك قوله في المصدر: والمصدر من (أفعل) على (إفعال) نحو: أكرم إكرام و(فعّل) على تفعيل وتفعِلة وفعّال، نحو: ذكّر تذكيراً، وتذكرة، وكذّب كذّاباً. ومن (فاعل) على (مفاعلة) و(فِعال) و(فِيْعال) نحو: قاتل مقاتلة، وقِتالاً وقِيتالاً.[3]

وقوله في اسم الفاعل والمفعول: واسم الفاعل والمفعول من (فعَل) متعدياً كان أو لازماً، ومن (فعِل) المتعدّي على وزن (فاعل) نحو: ضارب، وذاهب، وشارب. واسم المفعول منهما على وزن (مفعول) نحو: مضروب ومشروب[4].

1-المصدر نفسه، ص129.
2-المصدر نفسه، ص 14.
3-المصدر نفسه، ص 23-24.
4- المصدر نفسه، ص 16.

أورد ابن مالك مسائل صرفية – أخرى –تتعلق بأبنية الأسماء عند حديثة في النّسب والتّصغير، فقد ذكر النّسب إلى كرسيّ، بخاتيّ، عليّ، قصيّ، عديّ، أميّة، تحيّة، محيّ، حيّ، طيّ، ...[1].

ففصل القول في هذه الأسماء المنسوبة، وهي في مجملها تتعلق بإعلال ما كان آخره ياء، فهو عند ذكر النسب إلى _ مثلاً_ (كرسيّ) يقول: تحذف الياءان المدغم إحداهما في الأخرى إنْ كانتا زائدتين ووليهما مثلاهما كقولك: كرسيّ في النّسب إلى كرسيّ، والأصل كرسيّيّ، فاستثقل توالي إدغامين في أربع ياءات زوائد، وكانت الأوليان في حكم زيادة واحدة فحذفتا معاً، كما حذفتا في التّرخيم[2].

أمّا مسائل أبنية الأفعال التي أوردها ابن مالك في كتابه فهي قليلة، حيث تمثلت في ذكره لأبنية الفعل الثلاثيّ المجرد، ووزن الفعل الرُّباعيّ المجرد، وحركة أوله ووزنه، وضم أوله وفتح ما قبل آخره، وصياغة فعل الأمر.

فابن مالك يذكر المضارع للفعلين (فعَل) و(فعِل) فيقول: فمضارع الأول مكسور العين، أو مضمونها، يضرب ويكتب.. ولا تفتح إلّا وهي، أو لامه، حرف حلق، نحو: يسأل ويقرأ، وقد لا تفتح مع كونها أو كون الام حرف حلق، نحو: ينحِت، ويمنِح، ويلغُب، ويبلُغ. وشذّ الفتح في مضارع(أبى) وليس حرف الحلق إلّا فاؤه.[3]

ومن مسائل الأفعال –أيضاً–التي ذكرها قوله في صياغة فعل الأمر: المصوغ للأمر موازن للمضارع بعد إسقاط حرف المضارعة وجعل آخره كآخر المجزوم...إلخ[4]، غير أنه لم يتطرق للفعل من حيث الصحة والعلة ومن حيث التعدي واللزوم، ومن حيث الجمود والتصرف، وإن تطرق إليه – الفعل–عند حديثه في موضوع أحرف الزيادة [5].

اتّسم منهج ابن مالك من خلال هذه المسائل الصّرفيّة بعدّة سمات وخصائص، تمثّلت أنّ أسلوبه قائم على الإيجاز والاختصار، والوضوح والسّهولة، وتعدد النّحاة والصّرفيين باختلاف مدارسهم ومذاهبهم.

اتّسم المنهج الذي انتهجه ابن مالك في كتابه بسمة الإيجاز والاختصار، فابن مالك بيّن صفة الإيجاز في هذا الكتاب عند استخدامه لكلمة "إيجاز" في عنوان الكتاب " فهو موجز أشدُّ الإيجاز تناول فيه الأحكام، وقد اّتفقت عباراته في معظم قسم الإبدال مع عباراته في التسهيل ... والأرجح أن يكون ابن مالك ألف التسهيل أولاً، ثمّ أراد بعد ذلك أن يؤلّف مختصراً للضّرورى من التّصريف يسهل حفظه على طلاب العلم فاختصره من التسهيل[6].

فمنهج الإيجاز والاختصار يتناسب مع هذا النوع من التّأليف فالكتاب –على ما يبدو–أنّه تعليميٌّ، ولاسيما أنّ ابن مالك عرف بهذا النّوع من التأليف، فهو صاحب الألفية المعروفة.

تمثّلت سمة الإيجاز والاختصار في معظم المسائل الصرفية التي ذكرها ابن مالك، نذكر منها قوله في مسألة: مضارع فعُل ومصدره واسم فاعله " أمّا(فعُل) المضموم العين فمضارعه على وزن (يفعُل) ومصدؤه المقيس على وزن (فَعَالة) أو(فُعُولة) واسم فاعله على وزن (فَعِيل) أو (فَعْل) نحو: نظُف ينظُف نَظَافة فهو نظِيف وسهُل يسهُل سُهُولة فهو سَهْل.[7]

وقوله –أيضاً–في مسألة: اسما المرّة والهيئة من الثلاثي " المرّة من الثلاثيّ كلِّه على وزن (فِعْلة) والهيئة على وزن (فَعْلة) نحو الجَلْسة والجِلْسة والأُمّة والإمّة[8].

إذاً لم يكن الإيجاز والاختصار عند ابن مالك في هذا الكتاب في ذكر موضوعات بعينها وترك أخرى، بل كان في طريقة تناول الموضوع، فهو يميل لأسلوب الايجاز والاختصار في المسألة وهو منهجه في معظم المسائل، غير أنه في بعض الأحيان لا

1-المصدر نفسه، ص97-105.
2- المصدر نفسه، ص97.
3-المصدر نفسه، ص14-15.
4-المصدر نفسه، ص29.
5-المصدر نفسه، ص34-61.
6- أحمد دولة محمد الأمين" شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى إيجاز التعريف في علم التصريف" ص74.
7-ابن مالك" إيجاز التعريف في علم التصريف" تحقيق: حسن أحمد العثمان ص17.
8- المصدر نفسه، ص 16.

يميل إلى ذلك فنجده يسهب ويطيل فهو فيها يجنح نحو الاستقصاء للمسألة، ذاكراً أوجهاً وآراء وترجيحاً، نحو قوله في مسألة: اجتماع همزتين في كلمة " اجتماع الهمزتين في كلمة موجب لإبدال الثانية حرف لين، مالم يشذ التحقق أو تكن الأولى عيناً تليها ألف شبه مفاعل، فتبدّل واواً كذؤابة وذوائب..."[1].

يظهر أسلوب السهولة والوضوح في كتاب ابن مالك في مسائله جميعها– تقريباً– فهو لا يميل إلى التعقيد والغلو في توضيح المسألة، " فهو يتحدث عن أوزان المجرد من الأسماء والأفعال بذكر الأمثلة بدلاً عن الأوزان. وليس العكس كما هو الشّأن عند الصّرفين وعنده هو نفسه في غير هذا الكتاب، فهو يقول مثلاً: أوزان الاسم المجرد من الزّوائد كفلس، وفرس... الخ بدلاً من فَعْل وفَعَل... الخ وفي نظري أنّ هذا أسلوب جميل وطريقة مفيدة، يسهل بها استيعاب الأوزان؛ لأنّ الأمثلة لتباينها من السهل استذكارها وحفظها، وليس كذلك الأوزان..."[2].

انتهج ابن مالك في مسائله منهجاً محايداً عند ذكره لآراء النُّحاة والصّرفيين، فقد ذكر عدداً منهم مع اختلاف مدارسهم ومذاهبهم النحوية، فنجده يذكر سيبويه، والأخفش، والمبرد، والفراء، والكسائي، وابن السكيت، وأبو علي الفارسيّ، والبطليوسي، فجميعهم ينتمون إلى مدارس مختلفة بين البصريّة والكوفيّة والبغداديّة والأندلسيّة.

أكثر العلماء الذين أورد لهم ابن مالك آراء في مسائله سيبويه في عشرة مواضع، تلاه الأخفش في تسعة مواضع، تلاهما الفرّاء وابن السكيت في أربعة مواضع.

فمن المواضع التي أورد فيها رأياً لسيبويه والأخفش والفرّاء قوله: " وفُعْلَل كبُرقع وجُرشع، ولم يروه سيبويه، لكن رواه الأخفش، من أئمة البصرة والفرّاء من أئمة الكوفة..."[3].

وممن ذكرهم – أيضا – عند ذكره لمسألة ما خرج عن الأوزان للمجرد من الأسماء والأفعال قوله: فالشّاذ كالدُّئل والطّحربة، وهو الملبوس الحقير، يحكاه أبوعبيدة عن أبي الجرّاح، بفتح الطاء وكسر الراء، وهو نادر، والمشهور كسرهما وفتحهما، وضمهما. وحكى يعقوب لقيت من الفتكرين أي الدّواهي، بضم الفاء وفتح التاء وسكون الكاف. وحكى فيه أيضاً ابن السيّد البطليوسي: فتح الفاء والتاء وسكون الكاف.[4]

منهجه في الاستشهاد:

الشّاهد لغه: يقصد به" العالم الذي يُبين ما علمه... والشاهد اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن، أي عبارة جميلة..."[5].

والشاهد اصطلاحاً: هو إيراد منقول عن عربيٍّ فصيح اللسان، انطبقت عليه شروط الاحتجاج الزمانية والمكانية والتي أوردها العلماء[6].

يرى الدكتور سعيد الأفغاني أنّ الاحتجاج الي هو في حقيقته الاستشهاد" إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب نقليٍّ صحّ سنده إلى عربيٍّ فصيح سليم السليقة"[7].

بينا يرى مأمون تيسير مباركة أنّ تعريفات العلماء للاستشهاد تتضمن شواهد الشّعر العربي والنثر العربي وأحاديث الرّسول – صلى الله عليه وسلم– ولكنّ هذه التعريفات لا تنطبق على القرآن الكريم، الذي يمثل عنصراً مهمّاً وجوهريّاً من عناصر الاستشهاد اللغوي[8].

1-المصدر نفسه، ص76.
2- محمد آدم الزاكي "أثر ابن مالك في الدّراسات الصّرفيّة" رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 1981م، ص62-63.
3- ابن مالك "إيجاز التعريف في علم التصريف" تحقيق: حسن أحمد العثمان، ص9-10
4- المصدر نفسه، ص25.
5- ابن منظور (أبوالفضل جمال الدّين محمد بن مكرم بن منظور) "لسان العرب" مادة (شهد) ص2348-2351.
6- مأمون بشير مباركة" لشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري: رسالة دكتوراه، جامعة النجاح، فلسطين، نابلس، 2005م، ص24.
7- سعيد الأفغاني "تاريخ النحو العربي" دار الفكر، د.ط، د.ت، ص17.
8- مأمون تيسير مباركة" الشّاهد النّحوي في معجم الصحاح للجوهري" ص23.

الشّواهد التي استعملها ابن مالك في كتابه " إيجاز التعريف في علم التصريف"

تنوّعت الشّواهد التي ذكرها ابن مالك في كتابه" إيجاز التعريف في علم التّصريف" بين شواهد نثرية وشعرية، فالشواهد النثرية تمثلت في الآيات القرآنية، والأمثال وكلام العربية، والشعرية في الشعر العربي الفصيح، بينما لم يستشهد بالحديث النبويّ الشريف، فلم برد حديث واحد في كتابه، بالرّغم من تأييده لمسألة الاستشهاد بالحديث النبوي والمؤيدين لذلك

أكثر الشواهد التي أوردها ابن مالك في كتابه، كانت الشواهد القرآنية، حيث أورد خمساً وثلاثين آية، أكثر السور التي ذكرها آيات، هي سورة البقرة، . حيث ذكر منها سبع آيات، وآيتين من سورة الأنعام، والأنفال والتوبة ويوسف، وآية في سور إبراهيم، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء، والشعراء، والقصص، والروم، والسجدة، ، والزمر، والشورى، والملك، والحاقة والفجر، والقدر، والملك.

من أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم استشهاده بقوله " وفّرق بين المدود مع مثله، والمتحرك مع مثله، في المنفصل، فجاز الوجهان في المتحرك، نحو: قعد داوود، وتعيّن المنع في المدود، نحو: صلوا واحداً، مالم يكن جارياً بالتحريك مجرى الحرف الصحيح، كقوله تعالى" يأتي يومٌ" وقوله"[1] هو والذين آمنوا"[2].

وقد يستشهد ابن مالك في كتابه بالقراءة القرآنية نحو قوله " ومن قال في ودٍّ: أدّ، مبدل الهمزة من الواو للزوم ضمّتها، فله أن يفعل ذلك بواو تصاون ونحوه، للزوم الضمة، والفُوَر بذلك أحقّ، لأنّ التصحيح فيه أشقّ، ولا يفعل ذلك بواو تعوُّد ونحوه، لتحصين التّضعيف، ولا بنحو قوله تعالى " اشتروا الضلالة"..."[3] يقول القرطبي عند تفسيره هذه الآية " قال سيبويه: ضمت الواو في {اشتروا} فرقا بينها وبين الواو الأصلية، نحو {وأن لو استقاموا على الطريقة}[4]. وقال ابن كيسان: الضمة في الواو أخف من غيرها لأنها من جنسها. وقال الزجاج: حركت بالضم كما فعل {نحن} وقرأ ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بكسر الواو على أصل التقاء الساكنين. وروى أبو زيد الأنصاري عن قعنب أبي السمال العدوي أنه قرأ بفتح الواو لخفة الفتحة وإن كان ما قبلها مفتوحا. وأجاز الكسائي همز الواو وضمها كأدؤر. واشتروا: من الشراء. والشراء هنا مستعار. والمعنى استحبوا الكفر على الإيمان، كما قال {فاستحبوا العمى على الهدى}[5][6].

أمّا المثل العربي فقد أورد مثالين اثنين فقط في كتابه" إيجاز التعريف"، الأول أورده في قوله" يجب إبدال الهمزة من كلّ ياء أو واو تطرّفت لفظاً، أو تقديراً، قبلها ألف زائدة. فإبدالها من الياء كقضاء، لأنّه مصدر قضيت. وإبدالها من الواو كدعاء، لأنّه مصدر دعوتُ. فإن لم تكن الألف زائدة فلا إبدال، نحو: زاي، وواو.

وكذلك لو لم يتطرّق ما وليها من ياء أو واو، كهداية وشقاوة، فإنهما موضوعان على التأنيث لا يفارقهما، كالعبادة والزهادة.

ولو وضعا على التذكير ثمّ عرض لهما التأنيث لاستصحب إعلال الياء والواو، لتطرفهما تقديراً، إذ لحاق التاء بهما عارض، فلا اعتداد به كسقّاءة وعدّاءة في تأنيث سقّاء وعدّاء، والأصل: سقّاي وعدّاو، لأنهما من السّقي والعدو، وفي المثل" اسق رقاش فإنّها سقّاية" فصححوا الياء لأنّ المثل لا يُغيّر، فأمن سقوط التاء منه، فأشبه ما وضع للتأنيث كهداية، فجرى مجراه، ومنهم من يقول" فإنّها سقّاءة" فيجري الكلمة على ما كان لها قبل أن تقع مثلاً.[7] والمثل الثاني الذي أورده ابن مالك في قوله" وإن كان أوّل المثلين حرف مدٍّ متطرّفاً لم يجز الإدغام أيضاً، نحوم: يعطي ياسر، ويغزو واقد، لأنّ المدّ الذي في حرف المّد قائمٌ مقام حركة، ولذلك جاز التقاء الساكنين إذا كان أولهما ممدوداً باطّراد في نحو: دابّة وآ الغلام، قال وبغير اطّراد في نحو: " التقت حلقتا البطان " فكما امتنع إدغام المتحرك امتنع إدغام الممدود، إلّا أنّ المدّ ألزم للمدود من الحركة للمتحرك، فلذلك سُوِّي بينهما في التزام زوالهما توصُّلاً إلى إدغام المتصل، لأنّ أهم

1- سورة البقرة الآية 254.
2- سورة البقرة الآية 249.
3- ابن مالك "أيجاز التعريف في علم التصريف" ت: حسن النعمان، ص 68.
4- سورة الجن، الآية 16.
5 - سورة فصلت، الآية 17.
6-القرطبي "أبوعبدالله محمد أحمد الأنصاري" "الجامع لأحكام القرآن" دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج1، ص210.
7- ابن مالك "أيجاز التعريف في علم التصريف" ص62-63.

من إدغام المنفصل، نحو: رادٌّ ومدعوٌّ، ما لم يكن أولهما بدلاً من مدّة فيتعيّن الفكُّ، نحو: قوول، لئلا يلتبس فاعَل بفعّل، ولأنّ الواو الأولى بدل من ألف، فكان اجتماعهما بالثانية عارضاً"[1].

فالمثلان اللذان أوردهما ابن مالك من خلال النّصين السّابقين هما "اسق رقاش فإنّها سقّاية"[2] والثاني هو "التقت حلقتا البطان"[3].

ومن الشّواهد النّثرية التي استعملها ابن مالك استشهاده بكلام ولغات العرب، فنجده كثيراً ما يذكر ويردد عبارة (لغة العرب)، و(بعض العرب)، و(إجماع العرب) و(أهل الحجاز) و(بنو تميم).

نحو قوله" وقد روى العرب: الكُوْسى والخُوْرى، فعوملا معاملة عُوْطط تشبيهاً للألف، للزومها وعدم انفصالهما بالحرف الثاني من عُوْطط."[4].

ونحو قوله –أيضاً– " ويمكن أن يقال:إنّ قولهم: يشأيان، ليس على لغة من قال شأوتُ، بل على لغة من قال: شأيت، حكاها ابن السّكيت ثمّ استغنى بذلك عن أن يقال: يشأوان."[5]

ومثله قوله –أيضا– "... وهذا الذي ذكرته، وإنْ كان خلاف المشهور عند التّصريفيين، فهو مؤيّد بالدليل، وهو موافق لقول أئمة اللغة، فمن قولهم ماحكاه الأزهري عن ابن السكيت، وعن الفرّاء، أنّهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدُّنيا والعليا فإنّه بالياء، لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمّه أوّله، وليس فيه اختلاف، إلا أنّ أهل الحجاز قالوا: القُصوى، فأظهروا الواو وهو نادر وبنو تميم: القُصيا"[6].

حددت طبيعة كتاب ابن مالك نوع الأمثلة التي يسوقها عند حديثه في تصريف الأسماء والأفعال، فهو يمثل بمثال الكلمة الواحدة، وهو أمرٌ تتصف به الملفات الصرفية، فعلم الصرف – كما هو معروف– يهتمُّ بدراسة بنية الكلمة، فجاءت الأمثلة للكلمات فقط دون الحاجة إلى إدخالها داخل الجمل، والأمثلة كثيرة عند ابن مالك في مؤلفه هذا، مثال ذلك قوله " ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات: خذْ وكلْ، ومرْ. والأصل: أُوْخُذ، وأُوْكُل، وأُوْمُر، لأنهن من الأخذ، والأكل، والأمر، ولكنها خففت لكثرة الاستعمال، ولا يقاس عليها غيرها..."[7].

أمّا الشّواهد الشّعريّة فقد جاءت في ثمانية أبيات شعر وبيت واحد من الرجز. تبدأ معظم أبيات الشعر بقوله: (قال الشّاعر) نحو قوله:" وإذا قُصر باسم الفاعل الفعل الثلاثيّ الحدوث، جاء (فاعل) على كلّ حال، كقولك: زيد جاشع اليوم، وفارغ غداً، كما قال الشاعر[8].

وما أنا من رزء، وإن جلّ جازع *** ولا بسرو، بعد موتك فارحُ

يذكر ابن مالك –أحياناً– اسم صاحب الشاهد في بعض شواهده، مثل قوله: انشد ابن برهان[9]

تبُتُ إليك فتقبّل تابتي *** وصمتُ ربّي فتقبّل صامتي

ومثله –أيضا – قوله: قال عبيدة بن الحارث رضي الله عنه[10]

فما برحتْ أقدامنا في مقامنا *** ثلاثتنا حت أزيروا المنايا

ويُمّثل شعراً – أحياناً – بقوله هو نفسه، أي ابن مالك، نحو قوله: يعلم أنّ الحرف أصل بأن لا يكتمل أقلُّ الأصول إلا به، كحروف يوم. فإن لم يكن كذلك فبما ينته لحروف الزيادة التي يجمعها أربع مرات قولي[1].

1- المصدر نفسه، ص 174-175.
2-أبو هلال العسكري " كتاب جمهرة الأمثال" ضبط: أحمد عبدالسلام وأبو هاجر سعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، ج1، 50.
3- ابن مالك "أيجاز التعريف في علم التصريف"، ص 153.
4- المصدر نفسه، ص91.
5- المصدر نفسه، ص94.
6- المصدر نفسه، ص122.
7- المصدر نفسه، ص168.
8- المصدر نفسه، ص 17.
9- المصدر نفسه، ص129.
10- المصدر نفسه، ص75-76.

أمانٌ وتسهيل، تلا أُنس يومه *** نهاية سُولٍ أم، هناءٌ وتسليمٌ.

أمّا الرجز فجاء به في قوله: " ومن الحذف المطّرد حذف همزة أفعل من المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، كقولك: أكرم، يُكرم، فهو مكرم ومكرم، والأصل أن يقال: يؤكرم ومؤكرم، ومؤكرم، لكن حذفت الهمزة من أأكرم، استقالاً لتوالي همزتين في صدر الكلمة، ثم حُمل على ذي الهمزة أخواته، والمُفعِل والمُفعَل، لتجري النظائر على سنن واحد. ولم يستعمل الأصل إلا في الضرورة كقول الشاعر[2].

فإنّه أهل لأن يؤكرما

منهجه في العلة الصّرفية:

العلة لغة: هي المرض، الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً، منعه عن ذلك مشغله الأول. في حديث عاصم بن ثابت ما علّتي وأنا جلدٌ نابل؟ أي ما عذرني في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال؟ فوضع العلة موضع العذر[3].

يعرفها الجرجاني في كتابه "معجم التعريفات" بقوله "جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء"[4].

العلة اصطلاحا: يوضحه حسن هنداوي بقوله" أمّا النّحاة فلم أقف على تعريف العلة، والذي يستنبط من حديثهم في العلل أنّ العلة وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه، وهو الذي أعطى المقيس وحكم المقيس عليه.[5]

فالتعليل تفسير لم صار الشيء على هذا الوضع، وهو من قبيل تفسير الظاهرة، ولا يتدخل بالمنع أو التغيير، فالتعليل إنّما يقربها إلى الأذهان لتكون لهذا أقبل وإلى الأفهام أقرب، للأن ذلك أولى من قولنا هكذا خلقت كما قال الكسائي.[6]

قسم الزجاجي في كتابه "الايضاح في علل النحو" العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام فهو القائل "إنّ علل النحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريقة. وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدليّة نظرية[7].

أمّا العلة الصّرفية عند الصرفيين قبل ابن مالك فقد كانت العلة عند أبي عثمان المازني في كتابه " المنصف" " مستمدة من الحس اللغوي، والاحساس المرهف... ولم أر– حسن هنداوي– في تعليلاته ما يندرج في العلل الجدلية النظرية التي نراها عند الزجاجي في كتابه "الايضاح في علل االنّحو"[8].

وكان أبو على الفارسي معنيّاً بالعلل يوردها مع كلام العرب الذي يستشهد به، يبيّن السبب الذي دفعهم إلى حذف من حذفوه من الحروف في بعض كلامهم، والسّر الذي يكمن في نفوسهم وراء كل ظاهرة من الظّواهر الصّرفية التي اشتملت عليها لغتهم، والعلة التي لأجلها اجتنبوا النطق بما يجوز في القياس مما لم يرد عنهم، وقضية تعليل ما لم يلفظ به العرب لا صلة به بالبحث اللغوي، وإنّما هي من الجدل النظري العقيم الذي لاغناء فيه[9].

وقد جعل ابن جني العلة" همّه وسدمه، وشغله الشاغل الذي لا يلهيه عنه شيء، ولا يجد عنه مصرفاً، فازدهرت العلة على يديه ازدهاراً لا نظير له، وانتزع من علل التصريف ما لم يسبقه إليه أحد، ووضع لها أصولاً كلية على نحو لم يعرفه السّابقون، فكان بحقٍّ خاتمة الصّرفيين، فلم يأت بعده من له في التّصريف ما لأبي الفتح في فتح المقفلات، وشرح المشكلات...[10].

1- المصدر نفسه، ص75-76.
2- المصدر نفسه، ص167.
3- ابن منظور " لسان العرب" مادة (علل) ص3080.
4- الجرجانيّ (علي بن محمد السيد الشّريف) "معجم التّعريفات" ت. محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص130.
5-حسن هنداوي" مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة" دار القلم، دمشق، ط1، 1989م، ص341.
6 شعبان زين العابدين" العلة النّحوية في ضوء الممنوع من الصرف دراسة تحليلية موازنة" مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002م، ص8.
7- أبوالقاسم الزجاجي " الايضاح في علل النّحو" ت. مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979م، ص 64.
8- حسن هنداوي" مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة" ص356.
9- المرجع نفسه، ص362.
10- المرجع نفسه، ص379.

أمّا ابن مالك في كتابه " إيجاز التعريف في علم التصريف" فقد جاءت علله في مواضع عدة، وبأنواع عديدة. فقد أورد علة الاستثقال، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة الأصالة، وعلة الحمل على النظير، وعلة الضرورة وعلة التّخفيف.

العلل التي استعملها ابن مالك في كتابه "إيجاز التعريف في علم التّصريف"

أكثر ابن مالك من استعملها العلة بأنواعها المختلفة –السابقة الذكر– فأكثر منها خاصة عند حديثه في أحرف الزيادة، فمن أمثلة علله علة الاستثقال في نحو قوله" فالعارضة في بناء فعيل من وَبْس، وفاعل وفيعل من وعد لما لم يسمّ فاعله، وذلك: وُوْيس ووُوْعد، فالثانية في وُوْيس بدل من أصل، وفي ووعد بدل من ألف فاعل، أو ياء فيعل، فهي واو في اللفظ غير واو في التّقدير، فلم يستثقل اجتماعهما.

ومن أمثلة علة الأصالة وهي من أكثر أنواع العلل ورودا عند ابن مالك في كتابه، قوله" ونون نرجس وتاء تنضب زائدتان؛ لأنّ تقدير أصالتهما يوجب أن يكون وزنهما: فَعْلا وفَعْلُلا، وهما وزنان مهملان؛ إذ قد تقّم أنّ الرّباعيّ المجرد إذا كان مفتوح الأول لا يأتي إلا على مثال جعفر."[1]

وقوله عند الحديث في أحرف الزيادة "والاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه في بعض التصاريف لغير علة وعلى أصالته بلزومه في جميع التصاريف، راجع على كلّ دليل"[2].

ومن أمثلة علة الحمل على النظير قوله" يحكم بزيادة النون في الفعل المضارع، نحو: نضرب؛ لسقوطها في الضرب وغيره من التصاريف... وفي غضنفر وشبهه من كلّ خماسيّ ثالث حروفه نون ساكنة؛ لسقوطها في اشتقاق أكثر النظائر كعفنقل، وهو الرّمل المتراكم.[3].

ومثلها –أيضا– قوله " ولوقع في واحد حرفا علة بينهما ألف، كما وقعا في أوائل وأخواته، عومل معاملتهنّ، لشبهه بهنّ، وذلك نحو بناء مثل عُوارض من قول، فإنّك تقول فيه: قوائل والأصل: قُواوِل، بواوين أولاهما زائدة في مقابلة واو عوارض والثانية عين بمنزلة ثانية واوي أواويل، فعمل بها ما عمل بها هناك لتساويهما[4].

منهجه في المصطلحات الصّرفية:

المصطلح لغة: يذكر ابن منظور في اللسان" والصلح: السّلم، وقد اصطلحوا وصالحوا، واصّلحوا، وتصالحوا واصّالحوا مشددة الصّاد، قلبوا التّاء صاداً، وأدغموها في الصّاد بمعنى واحد"[5].

المصطلح اصطلاحاً: عرّفه الجرجاني في "التعريفات" بقوله" إخراج اللفظ من معنى لغويّ إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح: اتّفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معنى اغوي إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح لفظ معيّن بين معينين[6].

فالمصطلحات لا توضع ارتجالاً، ولابدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي... فالاصطلاح لفظ محدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة، وقد تتعدد الاصطلاحات للدلالة على ظاهرة واحدة، فالحشو والصلة والإضافة والزيادة كلها تطلق على ما عرف بحروف المعاني[7].

يقصد بالاصطلاح الصرفيّ هو التواضع على المصطلحات الصّرفية، وهي المصطلحات المستعملة في علم الصرف، سواءٌ أكانت من وضع الصّرفيين، أم من وضع غيرهم من اللغويين والنحويين، لكنّ الصرفيين استعملوها في بيان الأحكام الصرفية.[8].

1- ابن مالك" إيجاز التعريف في علم الصريف" ص59.
2- المصدر نفسه، ص47.
3- المصدر نفسه، ص59-60.
4- المصدر نفسه، ص 70.
5- ابن منظور " لسان العرب" دار المعارف، القاهرة، د.ت، د.ط، ص2479..
6- الجرجاني" التعريفات" ص27.
7- عوض حمد القوزي" المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثّالث الهجري" شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981م، ص22.
8- رضا هادي حسون العقيدي" إحياء الصّرف" دار الكوثر باب المعظم، بغداد، ط1، 2015م، ص142.

فالمصطلح الصرفي المقبول هو المصطلح الذي يعتمد واضعه أو واضعوه على أسس دقيقة أبرزها: أن يكون المصطلح مختصّاً، وجامعاً ومانعاً، ومناسباً وواضحاً، وصحيحاً[1].

المصطلحات الصّرفية التي استعملها ابن مالك في كتابه "إيجاز التعريف في علم التصريف":

يتوقف معرفة المصطلحات الصّرفية التي استخدمها ابن في كتابة "إيجاز التعريف في علم التصّريف" على التّعرف على المذهب النحوي لابن مالك؛ لأنّ المذهب النحوي هو الذي يحدد المصطلح المستخدم، لاسيما أن استخدام المصطلح يحدد نوع المذهب الذي ينتمي إليه النحوي، فالمصطلح كان وجهاً من أوجه الاختلاف بين علماء مدرستي البصرة والكوفة النّحويتين.

يذكر محمد آدم الزاكي في بحثه" أثر ابن مالك في الدّراسات الصرفية" أنّ كلمة الباحثين والنحاة حول مذهب ابن مالك النّحوي " تفرّقت" أي أنها اختلفت في تحديد مذهبه، فهو يرى أن بعضهم يذهب إلى ابن مالك، أندلسي المذهب ومنهم محمد الطنطاوي وشوقي ضيف. ومجموعة ترى أنّه ينتمي إلى مدرسة مصر والشّام ومنهم خديجة الحديثي وعبد العال سالم مكرم. ومجموعة ترى أنّه يمثل " طريقة المحققين" ومنهم السيوطي وفخرالدّين قباوة. ومجموعة خامسة ترى أنّه بغداديّ المذهب بصريّ النّزعة وقد ذهب الى ذلك أحمد مكي الأنصاري[2].

إذاً نحن أمام عالم نحويّ لم يستطع العلماء والباحثون تحديد مذهبه النّحويّ فهو ينتمي لعلم النحو العربي باختلاف مدارسه وآراء علمائه، وعليه فسوف نقف فقط على المصطلحات التي استخدمها في كتابه دونما تحديد لأيّ مدرسة ينتمي إليها المصطلح. " فقد جاء ابن مالك وقد استقرت أبواب النحو ومصطلحاته فلم يكن هناك مجال كبير لتغيير في الأسماء والمصطلحات، ولكنّ المجال كان واسعاً لترجيح مصطلح بصريّ أو كوفيّ باستعماله وإيثاره، أو لارتقاء المصطلحين معاً واستعمالهما[3].

سنحاول أن نسرد بعضاً من المصطلحات التي أوردها ابن مالك في كتابه " إيجاز التّعريف في علم التصريف" دون التوقف على المصطلح من حيث وروده عند مدرسة بعينها دون الأخرى.

أورد ابن مالك في كتابه " إيجاز التعريف في علم التصريف" مصطلحات عديدة استعملها فيما يتعلق بالاسم وتصريفه، فقد ذكر مصطلحات مثل: اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، المرة، الهيئة، التصغير، النّسب، الجمع، المشتق. نحو قوله عند استعمال مصطلحي (اسم الفاعل) و(اسم المفعول) "اسم الفاعل من (الفعل) متعديّاً كان أو لازماً، ... واسم المفعول منهما على وزن مفعول ..."[4].

واستعمل ابن مالك – أيضاً– مصطلحات صّرفيّة متعلقة بالفعل وتصريفه وإن كانت أقل بكثير من مصطلحات الاسم وتصريفه، لاسيما أنّ حديثه عن الفعل وتصريفه لم يكن كثيرا في كتابه، فمن أمثله المصطلحات التي استعملها ذكرها مصطلح (الفعل الرباعي): الفعل الرباعي، الفعل المعتل، صوغ الفعل للمفعول، ما لم يسمّ فاعله، في نحو قوله: " للفعل الرباعيّ المجرد من الأوزان (فعلل) نحو: دحرج".[5] ونحو ذكره مصطلح(صوغ الفعل للمفعول) قوله" صوغ الفعل للمفعول بضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً نحو: يُضرب ويُستعتب..."[6].

أمّا المصطلحات الصّرفية المتعلقة بالاسم والفعل معاً والتي استعملها ابن مالك فقد وردت أكثر من المصطلحات السابقات الذكر، مثل ذكره: الابدال، والادغام، والقلب، والحذف، والنقل، والتخفيف، والثقل، والمثلان، والمجرد، والزائد، وزن الكلمة، والبناء،

1- المرجع نفسه، ص 143.
2- محمد آدم الزاكي" أثر ابن مالك في الدّراسات الصرفية" ص345-347.
3-ابن مالك " شرح تسهيل الفوائد لابن مالك" تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، مطبعة هجر، القاهرة، ج1، ط1، 1990م، ص68.
4- ابن مالك "إيجاز التعريف في علم التصريف" ص16.
5 - المصدر نفسه، ص18.
6- المصدر نفسه، ص29.

والاتباع، والأصل. نحو قوله عند استخدام مصطلح (المثلان): "إذا التقى المثلان وأولهما ساكنٌ وجب إدغامه، نحو: قلْ لّزيد، نبّه هّرما، وسِرْ رّاشداً...[1].

وقوله عند استعمال مصطلحي (النقل) و(الإدغام) "وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله إنْ كان ساكناً، نحو: أجدّ فهو مجِدٌّ...[2] ومثال قوله عند استعمال مصطلح (الإبدال) "وتبدل الهمزة أيضاً من عين اسم الفاعل الموازن فاعلاً إن اعتلّت عين فعله، نحو بائع وطائع...[3] ومثال قوله عند استعمال مصطلح (الأصالة) قوله "ونون نرجس وتاء تنضب زائدتان؛ لأنّ تقدير أصالتهما أن يكون وزنهما فَعْلاً ووفَعْلُ، وهما وزنان مهملان...[4] ومثال استعماله لمصطلحي (الحذف) و(التخفيف) قوله" فإن كان أول الماضي تاء مزيدة فتح ما قبل آخره مضارعه، نحو: تعلّم يتعلّم، لأنّه لو كسر كما فعل بغيره لزم من ذلك التباس المصدر حينئذ بالمضارع ذي التاء، إذا حذف إحدى تاءيه تخفيفاً، ألا ترى أنّ تتزكى، لو كان ما قبل ما آخره مكسوراً، ثمّ خفّف بحذف إحدى التاءين كما خُفف تتنزّل، فقيل: تنزّل لقبل فيه تزكى فيكون بلفظ المصدر، فوجب ترك ما أدى إلى ذلك[5].

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، نستخلص أهم النتائج التي توصل إليها من خلال هذا البحث وهي على النحو التالي.

1- التزم ابن مالك بأسلوب الإيجاز عند تناوله للموضوعات الصرفية في هذا الكتاب، لا سيما وأن الكتاب اتخذ من لفظ الايجاز عنوانا له.

2- ركّز ابن مالك على مسألة التصريف فجاءت موضوعاته في تصريف الكلمة سواء أكانت اسما أو فعلا، وهو ما يخص الإعلال والإبدال بصورة خاصة.

3- استشهد ابن مالك بالشواهد المختلفة، نثرية وشعرية، فجاءت آيات الذكر الحكيم أكثر من غيرها، تلاها الشعر والرجز في مواضع ليست بالكثير مثلما اعتدنا عند كثير من علماء اللغة، أمّا الحديث النبوي الشريف فلم يرد له شاهد واحد في هذا الكتاب رغم أنّ ابن مالك من دعاة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

4- تنوعت تعليلات ابن مالك الصرفية تنوعا كبيرا، فكل علة تناسب التعليل الذي ذكره لأجلها، فجاءت تعليلات مراعاة النظير، والأصالة، والثقل، أكثر من غيرها دورانا عند ابن مالك.

5- لم يلتزم ابن مالك بمصطلحات صرفية لمدرسة نحوية بعينها، بل جاءت مصطلحاته توافقية بين كل المدارس بصرية وكوفية وغيرهما.

1- المصدر نفسه، ص172.
2- المصدر نفسه، ص 177.
3- المصدر نفسه، ص64.
4- المصدر نفسه، ص59.
5- المصدر نفسه، ص22.

المصادر والمراجع

1- أحمد دولة محمد الأمين "شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى: إيجاز التعريف في علم التصريف" رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1990م.

2- أحمد الهاشمي "تطور فكر ابن مالك الصرفي، باب الإعلال والإبدال" بحث منشور، كلية المعلمين، المدينة المنورة، السعودية.

3- الجرجانيّ (علي بن محمد السيد الشّريف) "معجم التّعريفات" ت. محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت.

4- حسن هنداوي" مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة" دار القلم، دمشق، ط1.

5- حاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله) " كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون" دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، مجلد1.

6- الحافظ الذهبي "العبر في خبر من غبر" دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م، ج3.

7- رضا هادي حسون العقيدي" إحياء الصّرف" دار الكوثر باب المعظم، بغداد، ط1، 1436هـ، ج2.

8- سعيد الأفغاني "تاريخ النحو العربي" دار الفكر، د.ط، د.ت.

9- السيوطي، (الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي) " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة " ت: محمد الفضل إبراهيم، دار الفكر، 1979، ج1.

10- شعبان زين العابدين" العلة النّحوية في ضوء الممنوع من الصرف دراسة تحليلية موازنة" مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002م.

11- ابن شاكر (محمد بن شاكر بن عبدالرحمن بن شاكر) " فوات الوفيات" تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م، ج3.

12- عوض حمد القوزي "المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثّالث الهجري" شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981م.

13- القرطبي "أبو عبد الله محمد أحمد الأنصاري" "الجامع لأحكام القرآن" دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2.

14- أبوالقاسم الزجاجي "الايضاح في علل النّحو" ت. مازن المبارك، دار النفائس، ط 3، 1979م.

15- ابن كثير (أبو الفداء الحافظ بن كثير) " البداية والنهاية" مكتبة المعارف، بيروت، ط7، 1988، ج13.

16- مأمون بشير مباركة" الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري: رسالة دكتوراه، جامعة النجاح، فلسطين، نابلس، 2005م.

17- محمد آدم الزاكي "أثر ابن مالك في الدّراسات الصّرفيّة" رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 1981م.

18- ابن منظور "لسان العرب" دار المعارف، القاهرة، د.ت، د.ط.

19- ابن مالك "إيجاز التعريف في علم التصريف" تحقيق حسن العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، 2004م.

20- ابن مالك "إيجاز التعريف في علم التصريف" تحقيق محمد عثمان الناشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009م.

21- ابن مالك "شرح تسهيل الفوائد لابن مالك" تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، مطبعة هجر، القاهرة، ج1، 1990م.

22- أبو هلال العسكري "كتاب جمهرة الأمثال" ضبط: أحمد عبدالسلام وأبو هاجر سعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.